Justice4Yemen Pact
ميثاق العدالة لليمن

تقرير

مدافعة عن حقوق الإنسان في حضرموت تحارب التهديدات والتمييز

ديسمبر 2023

مقدمة

منذ بداية الحرب في اليمن، شنت أطراف الصراع هجوم على المدافعين والمدافعات عن حقوق الانسان – أي المحامين والصحفيين والناشطين المدافعين عن حقوق المرأة وغيرهم - عن طريق تهديدهم واحتجازهم وتعذيبهم ومحاكمتهم بدوافع سياسية[1]. يُعتبر الحوثيين متشددين في هذا الشأن[2] حسبما يتضح في قضية الناشطة فاطمة العرولي التي حكمت عليها محكمة صنعاء بالإعدام في شهر ديسمبر2023 بعد اختفاءها بشكل قصري لمدة ثماني أشهر ومحاكمتها بمحاكمة صورية.[3] تتعرض الناشطات المدافعات عن حقوق الانسان لخطر متزايد بسبب الثقافة المتشددة في بعض مناطق اليمن، حيث يتعرضن الى حملات تشهير من قبل الأطراف المتنازعة لإسكاتهن. لقد أثرت كل تلك الإجراءات القمعية بشكل مروع على مجال حقوق الانسان حيث تم إيقاف العديد من الناشطات المدافعات عن حقوق الانسان عن عملهم واغلاق مؤسساتهم وفي بعض الحالات اضطررن إلى مغادرة البلاد من أجل سلامتهم.[4]

حول البرنامج الاستقصائي لحقوق الإنسان في اليمن الموسع

يهدف البرنامج الاستقصائي لحقوق الإنسان في اليمن الموسع إلى زيادة الاعتراف بحقوق الإنسان وحمايتها في اليمن عن طريق تمكين المجتمع المدني اليمني من مناصرة العدالة والمساءلة من خلال توثيق حقوق الإنسان ونقل الأخبار وجهود المناصرة. يعمل هذا البرنامج على أن يقوم بشكل منهجي بتوثيق الأدلة، التي تم الحصول عليها من مجموعة متنوعة من المصادر، والاحتفاظ بها وتأكيدها وتحليلها وإعداد تقارير عنها، حيث تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها جميع الأطراف المتورطة في النزاع اليمني. تم تلخيص نتائج هذا التحليل وعرضها في مجموعة من التقارير التحقيقية التي تركز على حوادث محددة لانتهاكات حقوق الإنسان. كما يدعم هذا البرنامج الجهود التي يبذلها شركاء منظمات المجتمع المدني اليمنية للقيام بالمناصرة الاستراتيجية والتوعية المجتمعية والتدخل من أجل إشراك الضحايا والناجين على الصعيد المحلي والدولي.

حول تحالف ميثاق العدالة لليمن

ميثاق العدالة لليمن هو عبارة عن ائتلاف من منظمات حقوق الإنسان والفاعلين في المجتمع المدني الذين يتحدون من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في اليمن. تتمثل مهمة التحالف في مناصرة حقوق جميع الشعب اليمني خصوصًا الفئات الضعيفة والمهمَّشة بدرجة أكبر. يلتزم التحالف بمعالجة الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي أبتليت بها اليمن عبر سنوات من الصراع والعنف. يعمل هذا الميثاق على تمكين الشعب اليمني من المطالبة بحقوقه وزيادة وعيه بشأن الانتهاكات ومناصرة العدالة والمساءلة على المستويات المحلية والوطنية والدولية. يسترشد هذا الميثاق بمبادئ احترام كرامة الإنسان والمساواة والعدالة وعدم التمييز. يعتقد التحالف أنه يمكن لأعضائه من خلال التعاون إنهاء الإفلات من العقوبة وتقديم الدعم المهمّ وتعويض الضحايا والمساهمة في مستقبل أكثر سلامًا وعدلاً وازدهارًا لليمن.

ملاحظة شكر:

يود البرنامج الاستقصائي لحقوق الإنسان في اليمن الموسع أن يشكر مؤسسة الأمل الثقافية والاجتماعية النسوية على عملهم في مجال رصد وتوثيق الانتهاكات التي تطال المدافعين عن حقوق الانسان والذي تم عرضه في هذا التقرير.

[1] " حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات منذ سبتمبر 2014؛ تقرير فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين بشأن اليمن – A/HRC/48/20، فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين بشأن اليمن، 13 سبتمبر/أيلول 2021. انظر الفقرات 55-61

[2] "حالة حقوق الإنسان في اليمن بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة منذ سبتمبر 2014. تقرير النتائج التفصيلية لفريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين بشأن اليمن – A/HRC/42/CRP.1"، فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين بشأن اليمن بتاريخ 3 سبتمبر 2019. انظر الفقرات 395-403

[3] "الحكم الصادر باعدام الناشطة فاطمة العرولي من قبل محكمة تابعة للحوثي تحقير للعدالة،" منظمة سام للحقوق والحريات بتاريخ 6 ديسمبر 2023. http://tinyurl.com/3ka2d7st

[4] "حالة حقوق الإنسان في اليمن بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة منذ سبتمبر 2014. تقرير فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين بشأن اليمن – A/HRC/48/20، "فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين بشأن اليمن بتاريخ 13 سبتمبر 2021". انظر الفقرة 55.

تحدثت أمينة، وهي محامية متخصصة في قانون الأسرة ، مؤخراً مع مؤسسة الأمل النسوية والاجتماعية والثقافية بشأن الدفاع عن أكثر الفئات المعرضة للخطر في محافظة حضرموت. ولقد وافقت على التحدث بشرط عدم الكشف عن هويتها وتم تغيير اسمها لإخفاء هويتها. قالت أمينة: "في حقوق الإنسان، نحن نواجه بشكل عام انتقادات حالية مجتمعية. كون هذه حقوق الإنسان عبارة عن أنظمة دولية، وإن نحن ممولين دوليا لزعزعة الأمن وتفكيك الأسرة المجتمعية الحضرمية. وأن هناك تمويل خارجي لنا للتفرقة بين الزوج والزوجة، وتفريق الأطفال عن اباءهم. حتى في خطبة الجمعة في بعض المساجد يتم ذكر إن هناك محاميات يقمن بالتفرقة بين الزوج وزوجته، أو بين الأب وابنته، أو بين الأخوة لأجل الحصول على مبالغ بالدولار."

كثيرا ما لا تاخذ السلطات المدافعات عن حقوق الإنسان على محمل الجد عندما يُبلغن عن حالات أو عن تعرضهن للاعتداء أو التهديد أثناء عملهن. وثقت منظمة الأمل في العام الماضي حالة ناشطة حاولت إنقاذ امرأة تعرضت للضرب وأطفالها من زوج يسيء معاملتها في حضرموت. تخطى الزوج سيارة هذه الناشطة حيث أجبرها على التوقف، ثم قام بضربها في الشارع، مما أدى إلى كسر أصابعها وتمزيق ملابسها. وعندما أبلغت الشرطة بالحادثة، رفضت الشرطة التحقيق في هذا الأمر. قالت أمينة: "هناك عنصرية في رؤيتهم للمرأة تدخل في مراكز الشرطة، وإدارة البحث الجنائي وتحس ان النظرة إليها نظرة دونية، ما الذي جاء بها؟ ولماذا هي تعمل هنا وتختلط بالرجال؟ بهذا الشكل؟ هذه من الصعوبات التي نواجهها."

على الرغم من الصعوبة والخطر الذي تواجه في عملها، إلا إنها تظل ملتزمة به. وقالت "الانسان السوي لا يمكن أن يرى ظلم و يتغاضى عنه او لا يقدم له اي خدمة. فما بالك وانا أعمل في هذا المجال. القضايا التي تأتي لي قضايا حساسة، وجميعها قضايا تمس الجانب الإنساني أكثر من أي شئ." أمينة تحدثت مع مؤسسة الأمل بشكل متعمق بشأن القضايا الأخيرة التي كانت تعمل عليها ورد فعل المجتمع على عملها وكيف تطورت الجريمة بشكل أسرع من نظام القوانين اليمني. تم تحرير المقابلة أدناه بشكل بسيط من أجل وضوحها:

"كما تتعرض النساء اللاتي تعملن حاليًا أو سابقًا في السياسة أو منظمات المجتمع المدني أو في مجال حقوق الإنسان لتهديدات شخصية بما في ذلك التهديدات بالقتل والتهديدات ضد أفراد أسرهن. يؤثر هذا النوع من العنف، حيث يشمل التحرش عبر الإنترنت من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، بشكل سلبي شديد على هؤلاء النساء خاصة في ظل الطبيعة المحافظة للمجتمع اليمني ".

– 2 نوفمبر 2023

تقرير فريق الخبراء إلى مجلس الأمن التـابع للأمم المتحدة(S/2023/833)

"ومن الجدير بالذكر أنه في العديد من الحالات، تتوحد الأطراف المتصارعة المختلفة عادة عندما يتعلق الأمر بقمع الناشطات".

–3 سبتمبر 2019

تقرير فريق الخبراء البارزين (A/HRC/42/CRP.1)

سؤال: كيف تصفين رد فعل المجتمع في حضرموت على القضايا التي تعملين عليها؟

الإجابة: التفاعل بحضرموت يختلف حسب المستوى الإدراكي المجتمعي بين فئة وأخرى. قد تكون فئة متعلمة ومثقفة وواعية وفئة اخرى غير متعلمة يحكمها العادات والتقاليد والطابع السلطوي المنتشر في حضرموت ، وهو حاليا السائد بسبب انتشار المخدرات وانتشار العادات والتقاليد السيئة، وضعف الوضع الاقتصادي. وعدم وجود رقابة قانونية تحمي النساء، وضعف القوانين، حيث ان القوانين قوانين قديمة لم يتم تجديدها بحكم وضع الدولة. بعض مواد القوانين أصبحت جامدة، لا تخدم المرأة، ولا تخدم الطفولة، ولا تراعي التطور الحاصل في الجريمة الذي أصبح يمارس ضد النساء والأطفال.

فنحن نلجأ دائما إلى قانون العقوبات العام في حالة عدم وجود قانون خاص للدفاع عن المرأة أو الرجل أو الطفل أو الأم والأب. ولكن عقوبة هذه القوانين تكون بعض الأحيان ضعيفة جدا مقارنة بالجرم الذي ارتكبه الجاني. لذا من الضروري تغيير هذه القوانين، وتكون قوانين خاصة بالوضع وذلك بوضع التطور للجريمة التي الآن انتشرت بشكل كبير.

الجرائم لم تعد مثل الجرائم السابقة وهناك جرائم ابتزاز الكتروني ظهرت بشكل كبير جدا تمارس ضد النساء وضد الاباء وضد الامهات. تدمر الأسرى وتدمر المجتمع بشكل كبير والعقوبة ايضا قاصرة جدا وضعيفة حيث لا يوجد قانون ابتزاز الكتروني في اليمن بشكل عام.

إضافة إلى انتشار جرائم الاغتصاب ضد النساء والأطفال سواء من الفتيات والأولاد، والعقوبات مقارنة بانتشار هذه الجريمة ضعيفة جدا جدا، ربما العقوبات عندما وضعت سابقا لم تراعي الوضع الذي صارت إليه الحالة الان، فالاغتصاب منتشر بشكل كبير بين المجتمعات، بعض الأحيان من قبل رب الأسرة الذي من المفترض ان يكون هو المحافظ عن الابن أو البنت أو من قبل الأعمام أو المحارم. هذا صار منتشر بشكل كبير بحضرموت. لذا العقوبة موجودة ولكنها لا ترتقي إلى الجرم الذي يرتكبه الجاني.

سؤال: ما هي العوامل التي تؤثر على تفاعل المجتمع مع حالة معينة؟

الإجابة: العوامل التي تؤثر على تفاعل المجتمع بشكل اساسي هي العادات والتقاليد والفكر القديم ان الاب والاخ لهم سلطة سائدة على المجتمع والذكور يمارسون سلطة ربما تكون خاطئة بالتعذيب والضرب المبرح. نحن لسنا ضد التأديب، فالتأديب ضروري للأبناء والنساء، ولكن التأديب المحدود الذي لا يمارس فيه العنف بشكل كبير ولا يمارس فيه الانتهاكات.

مؤسسة الأمل تعقد دورة للمدافعات عن حقوق الإنسان في حضرموت بتاريخ سبتمبر 2023

هناك قضايا قتل تحدث ضد النساء في ارياف المكلا لأسباب لا تخص الشرف والسمعة. اسباب خاصة بالعادات والتقاليد. كزواج احد الاشخاص او رغبته في الزواج من شخص اقل نسبا. حضرنا هذه القضية لفتاة تعرضت للتعنيف الشديد ليتم تزويجها من رجل يكبرها ب٦٠ عاما. وصلتنا الاخبار انه تم اختفاء الفتاة نهائيا وهناك معلومات انه تم قتل هذه الفتاة وسط تكتيم مجتمعي من قبل الأسرة فجميعهم كانوا شركاء في هذه الجريمة.

كما اوضحت مسبقا ضعف الرقابة القانونية وضعف الوعي المجتمعي بالتبليغ عن الحالة، وعدم إدراكهم ان هناك قوانين تقف في صف الشخص الذي تعرض للانتهاك والتعنيف ، او ان التبليغ متأخر جدا وقد سبب عدة اضرار للمنتهك .

سؤال: ما هي الصعوبات والتحديات التي تواجهينها في عملك كمدافعة عن حقوق الإنسان؟

الإجابة: في حقوق الإنسان، نحن نواجه بشكل عام انتقادات حالية مجتمعية. كون أن حقوق الإنسان هذه عبارة عن أنظمة دولية، وإن نحن ممولين دوليا لزعزعة الأمن وتفكيك الأسرة المجتمعية الحضرمية. وأن هناك تمويل خارجي لنا للتفرقة بين الزوج والزوجة، وتفريق الأطفال عن اباءهم هذه أهم الصعوبات، حتى في خطبة الجمعة في بعض المساجد يتم ذكر إن هناك محاميات يقمن بالتفرقة بين الزوج وزوجته، أو بين الأب وابنته، أو بين الأخوة لأجل الحصول على مبالغ بالدولار.

اضافة الى ان الجهات ايضا لا تتعامل مع المرأة بشكل سليم، مثلما تعاملها مع الرجل. هناك عنصرية في رؤيتهم للمرأة تدخل في مراكز الشرطة، وإدارة البحث الجنائي وتحس ان النظرة إليها نظرة دونية، ما الذي جاء بها؟ ولماذا هي تعمل هنا وتختلط بالرجال بهذا الشكل؟ هذه من الصعوبات التي نواجهها.

إضافة إلى عدم مراعاة الوضع الحضرمي أو الوضع المجتمعي الذي نحن نعيشه، حيث انه هناك، كانت صعوبة في الترافع سابقا، عندما بدأت انا، وكان هناك انتقادات من زملائي المحامين بماذا تريدون بالمحاماة وإيش؟ وهذا مهنة خاصة بالرجال وليس لكم دخل فيها. هذه الانتقادات كلها تؤثر بشكل سلبي نفسيا علينا، ونحن كنا نتأثر ولكن لا نستسلم، إنما نستمر و الحمدلله، استمرينا لأكثر من عشر سنوات في هذا المجال إلى أننا حاليا مقدمين على درجة الترافع العليا.

هناك هجوم من بعض الجهات، يعني تهاجمنا بشكل غير مباشر للحد من قيامنا بالدفاع عن مجال حقوق الإنسان. في قضايا معينة، أو ربما لأنها قد مست أفراد ذات سلطة معينة أو أفراد متنفذين. ويمارسون الضغوطات، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، للحد من الدفاع عن هذه الفئة، أو للكف عن التحدث عن هذه الفئات التي تتعرض للانتهاك. هذه من أهم المعوقات التي تواجهنا.

وحسبما ذكرت أمينة، يمكن أن تدفع التهديدات والمخاطر التي يواجهها المدافعات عن حقوق الإنسان إلى إسقاط بعض القضايا حفاظاً على سلامتهم وسلامة أسرهم. وتؤثر هذه الديناميكية بشكل مروع على مشهد حقوق الإنسان في اليمن خاصة في القضايا التي ارتكب فيها أطراف ذو نفوذ انتهاكات جسيمة.

سؤال: ما هي أنواع القضايا التي تعملين عليها بشكل منتظم؟

أهم القضايا التي عملت عليها مؤخرا هي قضية ممارسة عنف ضد امرأة من نساء المحافظة والتي تعرضت لانتهاك شديد جدا عن طريق تعذيبها بشكل دائم ومستمر من قبل أسرتها. وتعرضها للعنف الجسدي ، وحلق شعرها ، بسبب عادات وتقاليد مجتمعية خاطئة، وكذلك لان زوجها هاجرها و رافض العيش معها بسبب إصابته بمرض نفسي. وفي هذه الحالة، انتقلت السلطة للأخ الأصغر، الذي يمارس عليها ضغط نفسي وجسدي بشكل كبير، وحرمانها من تربية أطفالها، وابعادها عن اطفالها. وفي حالة مطالبتها بأي حقوق مشروعة، يتم تعذيبها ، وحبسها حبس انفرادي مع ممارسة الضرب الجسدي المستمر. وتعنيف أولادها في حالة حاولوا زيارة أمهم، وضربهم ضربا شديد ومستمر، وحرمانها من الحصول على أي مال خاص بها، سواء كان من والدها أو من دخل زوجها. وصلت الينا هذه المرأة في حالة انهيار تام، ولجات إلينا، والحمد لله تم الدفاع عنها وتوفير لها مسكن وتوفير لها تمكين اقتصاديا والبحث لها عن عمل ورفع دعوى قضائية لعمل التزام بعدم التعرض لها أولا وسحب اولادها إلى حضانتها وتكون هي الأم الحاضنة والأب غير مؤهل شرعيا للاهتمام بالأطفال. وهي الآن في وضع صحي سليم. وكل ذلك كان في الحقيقة بمساندة السلطات ، بحكم أن الأسرة أسرة قبلية، ورفض تدخل أي جهة، ويعتبرون أن هذا حق شرعي لهم في الانتهاكات هذي السيئة ضد هذه المرأة وتعنيفها حتى ان صابها الموت، فهو امر طبيعي بحجة الدفاع عن شرفهم وعن سمعتهم، كونها امرأة بدون زوج، والسلطة، تنتقل للسلطة الأخوية.

القضية الثانية التي حدثت باختطاف الطفلة من أمها الحاضنة، وأثناء رفع الدعوى وإجراءات التقاضي قام الأب بفكرة التحايل على القانون، لأنه يعلم ان القانون لصالح الطفلة، وان الطفلة لازالت في سن الحضانة. فقام بإجراء غير متوقع نسف كافة الإجراءات القانونية الذي قمنا بها، وقام بتزويج طفلته القاصر لرجل عشريني سعيا منه الى ان يتهرب من الولاية أو سن الحضانة، وتنتقل الولاية للأب، وبهذا يتهرب قانونيا من عملية خطف الطفلة وممارسة عليها الضرب الجسدي بشكل كبير وإجبارها على الزواج. وبهذا كما قلنا يسقط من العقوبة القانونية، وبأنه صار ليس له ولاية عليها ، وأن الولاية صارت للأب. طبعا إحنا مشينا في امور نقل الحضانة للخالة وتمت الإجراءات، وحاليا نسعى لسحب البنت بقوة القانون من الأب، وتقديم دعوة ابطال الزواج لعدم صلاحية البنت جسديا لإجبارها على الزواج.

سؤال: ما هو رأي عائلتك في عملك كمدافعة عن حقوق الإنسان؟

الإجابة: الحمد لله والشكر لله، أمي واخوتي واسرتي وزوجي جميعهم مساندين لي في عملي لانهم يشعرون بانني امشي في خطى ثابتة ، حتى وان كانت غير سريعة بسبب صعوبة العمل في هذا المجال. ورفض المجتمع لعمل المرأة سابقا بعكس ما هو عليه الان من تقبل عمل المرأة في عمل المحاماة ولكنهم كانوا دائما مدافعين عني ويدفعونني للأمام. في بعض الاحيان يظهر الخوف في حالة واجهت ضغوطات من جهة معينة سواء أكانت مباشرة او غير مباشرة، بان يلزموني بعدم الخوض في هذا المجال والتوقف عنه. هناك تخوف اسري فقط وينتهي بمجرد انتهاء هذه الزوبعة. ولكنهم في حقيقة الامر يدعمونني وبقوة.

سؤال: لماذا تواصلين العمل في مجال حقوق الإنسان رغم الخطر والصعوبات؟

الإجابة: القضايا التي تعرض علينا لو ان اي إنسان يسمع بها او يشاهدها لازم يدافع عن حقوق الانسان او يدافع عن هذه الواقعة. الانسان السوي لا يمكن أن يرى ظلم و يتغاضى عنه او لا يقدم له اي خدمة فما بالك وانا أعمل في هذا المجال. والقضايا التي تأتي لي قضايا حساسة، وجميعها قضايا تمس الجانب الإنساني أكثر من أي شئ. فنحن نحاول أن ندافع عن هذه الحقوق ونكون سند المستضعفين للدفاع عن حقوقهم، وتسليمهم حقوقهم فقط ولا ننتظر اي شي اخر. اما اذا تغاضينا جميعنا وكنا صامتين عن هذه القضايا لاعتقادنا أن هذه القضية لا تمسنا اليوم ولكنها قد تمسنا غدا؛ لان الصمت سيؤدي الى انتشار هذه الجرائم بشكل كبير بسبب الصمت المجتمعي او الصمت عن الدفاع عن هذه الحقوق.

التحليل القانوني

تنتهك الأساليب المختلفة، التي تستخدمها أطراف النزاع لإسكات المدافعين عن حقوق الإنسان بما في ذلك التهديدات والاحتجاز والتعذيب والمحاكمات ذات الدوافع السياسية، الحقوق التي يكفلها القانون الدولي لحقوق الإنسان بما في ذلك الحق في الحياة والحرية والأمن وحرية التعبير والحق في عدم التعرض للتعذيب والحق في العمل والحق في محاكمة عادلة. [5]

واستناداً إلى توثيق مؤسسة الأمل بما في ذلك المقابلة التي أجرتها المنظمة مع أمينة، تتقاعس السلطات الحكومية عن الوفاء بمسؤولياتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، التي انضمت إليها اليمن في عام 1984. وعلى وجه الخصوص:

[5] "وضع حقوق الإنسان في اليمن بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات منذ سبتمبر 2014. تقرير فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين بشأن اليمن – A/HRC/48/20، "فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين بشأن اليمن، 13 سبتمبر/أيلول 2021. انظر الفقرة 61.

- يبدو أن الشرطة تتجاهل القضايا التي رفعتها المدافعات عن حقوق الإنسان بشأن النساء والفتيات اللاتي أصبحن ضحايا بسبب أسرهن، مما يشكل تمييزاً ضد المرأة من قبل السلطات والمؤسسات العامة.[6]
- شملت العديد من القضايا تزويج الفتيات والنساء رغماً عن إرادتهن. تشترط اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على الدول الأطراف "اتخاذ جميع التدابير المناسبة" لضمان "نفس الحق في اختيار الزوج بحرية وعدم عقد الزواج إلا بموافقتها الحرة والكاملة."[7]
- وثمة قضايا أخرى تتعلق بقيام أسر بحرمان النساء من حقهن في تربية أطفالهن. تشترط اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على الدول الأطراف "اتخاذ جميع التدابير المناسبة" لضمان "نفس الحقوق والمسؤوليات فيما يتعلق بالولاية والقوامة والوصاية على الأطفال وتبنيهم."[8]

التوصيات

الى **الحكومة اليمنية:**	← تدريب الشرطة على إجراء تحقيق والاستجابة بشكل كامل لادعاءات العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس التي تقدمها المدافعات عن حقوق الإنسان بما في ذلك الجرائم التي تصبح فيها النساء والفتيات ضحايا لأفراد الأسرة. تحديث القوانين للتصدي لانتشار الابتزاز الإلكتروني ومراجعة العقوبات المفروضة على الجرائم الجنسية والجرائم القائمة على نوع الجنس للتأكد من أنها تتناسب مع خطورة الجرائم.
إلى **المنظمات غير الحكومية اليمنية العاملة في مجال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس:**	← تزويد الموظفين ببيانات الاتصال للأفراد في الشرطة والقضاء الذين لديهم سجل حافل في الاستجابة بجدية لادعاءات العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، للمساعدة في ضمان التحرك بشأن القضايا. إجراء تقييمات للمخاطر قبل التعامل مع القضايا الحساسة وتحديد الخطوات التي يمكن أن تخفف من المخاطر التي تتعرض لها المدافعات عن حقوق الإنسان.
إلى **المنظمات غير الحكومية اليمنية العاملة في مجال المساواة بين الجنسين:**	← القيام بحملات توعية بشأن حق النساء والفتيات في التحرر من العنف الذي يرتكبه أفراد الأسرة.
إلى **آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة:**	← حث سلطات أنصار الله (الحوثيين) على التوقف عن تطبيق عقوبة الإعدام على المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين وكان آخرها قضية فاطمة العرولي.

تواصل معنا

Info@justice4yemenpact.org

[6] اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة 2.د
[7] اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة 16.أ-ب
[8] اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة 16. و.